Issue 6188 Wednesday 7/11/2018
الزمان – السنة الحادية والعشرون العدد 6188 الاربعاء 29 من صفر 1440 هـ 7 من تشرين الثاني (نوفمبر) 2018م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/21. UK

رؤية إلى مجلس النواب

خطة تقشّف (الخدمة القصيرة)

محمد هاشم الحسيني
بغداد

بالنظر للظروف الاستثنائية التي يمر بها الوطن والمنطقة والإحداث غير المتوقعة عالميا وما يؤثر عليها نتيجة الحروب المناطقية والتي سوف تمتد إذا استمرت إلى ما لا يحمد عقباها.

وقد مر العراق بظروف مشابهه لها نتيجة الحرب العراقية الإيرانية والتصعيد الإعلامي حاليا بين أمريكا وإيران والتي لا يخجل إي رئيس منهم إن وعد واخلف أو نقض الاتفاقات الدولية وهناك نوايا مبيته لضرب إيران من قبل التحالف العربي الأمريكي الإسرائيلي.

لذلك هددت إيران بغلق مضيقي هرمز وباب المندب علما بان تركيا كانت تأمن الحدود الشمالية للعراق مقابل إرسال قوافل من الغاز الطبيعي من معمل غاز التاجي يوميا بالسيارات الحوضية والتركية والتي تنقل النفط الأسود.

لذلك ونتيجة استمرار الحرب قام العراق بإنشاء الخط الثاني للنفط الخام إلى تركيا لتعويض عن إغلاق سوريا أنابيب النفط المار بها وكذلك خط البصرة الاستراتيجي ينبع عبر الأراضي السعودية لنفس الغرض وحاليا يستخدم من قبلها ، إضافة إلى شحنات النفط الخام والتي تنقل بواسطة السيارات الأهلية والأردنية إلى ميناء العقبة وتم تأمين حراسة الخطين الشمالي إلى تركيا بواسطة قواطع الجيش الشعبي ، نقترح ما يلي :-

1- يكون عدد مجلس النواب (100) مئة عضو فقط .

2- تتكون مجالس المحافظات من ممثل وزارة / الدفاع / الداخلية / التربية / الصحة / البلديات / الزراعة الري / المواصلات / التجارة / التخطيط / الكهرباء / الرعاية الاجتماعية .

3- يمنع إعطاء الصلاحيات المالية لهم لأي سبب كان وتكون مركزية حصريا ويدخل مدير القضاء والناحية ضمن الاجتماعات ويمنح الأعضاء 15-25 بالمئة مخصصات من الراتب الاسمي .

4- ثبت بالكشف الميداني وجود فائض من الموظفين نتيجة مناقلتهم من دوائرهم المنحلة يقدر بـ (600) إلف شخص عليه يحال كل من أكمل (15) خمسة عشر سنة فما فوق على التقاعد .

5- تسري إحكام الفقرة (3) على جميع موظفي دوائر الدولة ممن يثبت عدم كفاءتهم وعليهم مؤشرات فساد مالي وأداري .

أ - تعين لجنة من ثلاثة موظفين احدهم بدرجة مدير عام له صلاحيات معاقبة وطرد من الخدمة كل من يؤخر انجاز معامله التقاعد أو تمشيتها مقابل مبلغ من المال !!؟

ب-لوحظ وجو إعداد من السراق من كلا الجنسين (نشالين) في هيئة التقاعد العامة في منطقة ساحة الشهداء وقد سرقت وسرق غيري كذلك ما يأتيك مثل خبير وانا بذلك زعيم !!؟

علما بان قوانين تقاعد موظفي الخدمة المدنية والعسكرية صدرت بعد تأسيس الدولة العراقية وفيه ثغرات ثم أضيف إليه قانون الضمان الاجتماعي وقانون تعاقد المحامين والرعاية الاجتماعية وما نحن فيه يشمل كافة إفراد الشعب سواء أكان في دوائر الدولة أو خارجها (وهي القوانين التي سار عليها الإمام علي (ع)) إما الآخرين فيبغونها سياسة (جوع كلبك يتبعك) وخير من قال الرسول الأكرم (أتوني بإعمالكم ولا تأتوني بأنسابكم) استنادا إلى قوله تعالي بسم الله الرحمن الرحيم (من كان يرجوا لقاء ربه فيعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه أحدا) !!؟

ج- تسلم المعاملة التقاعدية باليد لصاحب العلاقة وليس إلى معتمد الدائرة الفاسد والذي أصبح فاسد ومرتشي بامتياز !!؟

5- يعتبر يوم السبت دوام رسمي إلى الوزارات ذات العلاقة بالعمل (المالية / الداخلية / التجارة /التربية) تضاف اليها الوزارات الأخرى عند الضرورة .

6- تقوم وزارة المالية (مصرفي الرافدين والرشيد حصرا) بفتح حساب توفير غير قابل للسحب لتمكين من أحيل على التقاعد من إكمال خدمتهم وعلى النحو التالي:

أ- تأمين صحي / تأمين سكن / تقاعد / زكاة !!.

7- يستطيع جميع العاملين في القطاع الخاص الاستفادة من الفقرة (6).

8- ومن اجل تعظيم واردات الدولة غير النفطية ودرئ المفاسد قبل جلب المنافع والقضاء على قانون دعاوى العشائر غير الملتزمة اجتماعيا ودينا يتبع ما يلي :-

أ- زيادة سعر لتر البنزين وزيت الغاز إلى (500) دينار وينقسم على النحو التالي بعد اخذ رأي مجموعة متفرقة من الشعب .

ب- (10) عشرة دنانير تأمين شامل ضد السرقة والحريق والإعمال الإرهابية والحربية .

ج- (10) عشرة دنانير تأمين إلزامي ضد الحوادث الناتجة عن المركبات (دهس/ انقلاب وغيرها).

د- (10) عشرة دنانير تحسين مستوى الشوارع .

و- (10) عشرة دنانير لإغراض التقاعد .

ء- (10) دنانير ديوان الزكاة (وفي حالة نقص الواردات يعوض من صندوق السيادي للدولة من النفط والغاز وكذلك الرعاية الاجتماعية ودور العجزة).

هـ- علما بان قانون ضريبة الدخل الحالية يشمل سيارات الحمل والتاكسي والمعدات الهندسية والآن يشمل الكل مما يزيد في دخل وتوفير السيولة النقدية للمصارف بدلا من زيادة بيع الدولار إضافة إلى ذلك تخلص دوائر ضريبية الدخل والمرور من زخم المراجعين والتقليل من الصرفيات الإدارية في تأجير الأبنية والقرطاسية وتفشي المعقبين والفساد المالي والإداري وتبقى المراجعة عند حوادث السيارات إلى شركة التأمين الوطنية للاستفادة من الإضرار التي تصيب المواطن وصاحب السيارة بإضرار سواء بالتأمين الإلزامي والشامل كذلك ديوان الزكاة !!؟

9- تحسين تجهيز القوة الكهربائية إلى المواطنين وإبلاغهم بضرورة إشعار الدوائر المعنية بنصب جهاز مقياس صرفيات الكهرباء وفي حالة ترك الحبل على الغارب يغرم (واحد مليون دينار / وتقطع عنه خطوط الكهرباء) علما بان كثير من المعامل الصغيرة للنسيج والحلويات وغيرها متوقفة عن العمل للسبب أعلاه .

أ- تحسب مجموع الناتج من مبالغ المترتبة على المواطنين مضروب في (2) بشرط قيام دائرة الكهرباء بإجراء التصليحات بدون الطلب من المواطنين رشوة لغرض تبديل المحوله او ربط وتسليك خطوط الكهرباء الرديئة حاليا عكس ما كانت عليه في النظام السابق وفي حالة تقديم شكوى من قبل المواطنين يطرد من الخدمة من استلم الرشوة لقاء القيام بالتصليح !! .

10- تكون الواردات الكمركية حسب نوع المواد الداخلة إلى الوطن حيث هناك ما يحتاج إلى مخازن تبريد وتجميد وغيرها إلى مخازن عادية وهي المعدات الهندسية والسيارات والأدوات الاحتياطية إلى 1 بالمئة من قيمة المواد المستوردة وأخرى قابلة للتلف مثل المواد الغذائية (الخضروات) قليل مستمر خير من كثير منقطع .

ب- يمنع منعا باتا استيراد المواد المضرة بصحة الإنسان .

11- زيادة نسبة الفائدة على الودائع في(مصرفي الرافدين والرشيد) لتشجيع المواطنين على الادخار!؟.

12- يعاد العمل بديوان الرقابة المالية المعمول به سابقا والمرتبط بمجلس الوزراء حصرا ! ؟ .

13- شرح الآيات القرآنية الدالة على مفهوم الزكاة في الإسلام وما يترتب عليها من فوائد اجتماعية ودينية وتحصين المواطن من الانجراف وراء الجريمة المنظمة والتكفير عنه لأنها مقرونه بـ (36) إيه قرآنية بان لا تقبل الصلاة إلا بها فإذا قبلت قبل ما سواها من الإعمال ومن تركها عامدا متعمدا مستخفا ختم الله على قلبه بخاتم النفاق والمنافقين في الدرك الأسفل من نار جهنم !!.

14- الطلب من وزارة الخارجية مفاتحة جامعة الدول العربية والأمم المتحدة تسليم سراق المال العام أو إعادة الأموال المسروقة للدولة لأنها جريمة منظمة!!؟ .

15- الطلب من الأمم المتحدة إلزام الدول بدفع تعويضات عن فترة احتلالها للدول الأخرى ونهب ثرواتها

16- لا يخفى عليكم وجود إعداد كبيرة من العاملين في دوائر الدولة من يتخلف عن الدوام الرسمي لقاء عمولة مالية والحراسات الخاصة في مدارس وعموم الدوائر لان نقله خارج منطقة سكنه تكلفة كثير من أجور النقل والطعام وللحديث صلة طلبوا من المرحوم نوري سعيد باشا زيادة رواتب الشرطة رفض ذلك لأنهم اعتادوا على اخذ الرشوة وللتعيين حدث ولا حرج !!؟

17- تنشيط الحركة السياحية الدينية والاثارية واعتماد حركة التنقل بواسطة السكك الحديدية .

18- تشجيع الاستثمار الخارجي الخاص والمشترك مع الدولة .

19- من المؤسف جدا الاستغلال التام من قبل منتسبي دوائر الدولة ومن تبعهم خاصة من الأحزاب السياسية والدينية لمجموعة كبيرة لسيارات الدولة من درجة مدير عام فما فوق سيارات للحماية علما بان كلف الصيانة والتصليح تعادل أقيام مجموعة من السيارات سنويا وللحديث صلة قامت الدولة سنة 1967و 1986وبعد نكسة حزيران ببيع السيارات لهم لغرض التخفيف من التكاليف المترتبة على الصيانة (وهل يحتاج من يكون عادلا إلى مجموعة من الحماية كما قام رئيس النظام السابق بسحب مجموعة كبيرة من السيارات لدى أعضاء النقابات وخيرهم بالعودة للعمل ولبس البدلات أو الإحالة على التقاعد ورئيس وزراء السويد يقوم بسياقة سيارة تكسي حتى يتعرف على مشاكل المواطنين وليس ان يكون انعزاليا وكذلك الرسول الأكرم والإمام علي (ع) يتفقد احوال الناس في الأسواق والآية (ما لهذا الرسول يمشي في الأسواق) .

20- إما الصيادلة فهم (التنابلة) وعملهم يقتصر على قراءة الوصفة وتجهيزها وليس تركيبها أو تصنيعها وأخريين يستعينون بالكادر الطبي الوسطي ممن يجيد اللغة الانكليزية وبالإمكان إحالتهم إلى قانون الخدمة القصيرة ((15 خمسة عشر سنة ويطبق بحقهم الفقرة (6) مما ذكر أو قانون الخدمة المحامين ويعين بدلهم من الخرجين أو خريجي اللغة الانكليزية عند الضرورة .

21- تقلص الصلاحيات المالية للرئاسات الثلاثة وكذلك للوزراء إلا عند الضرورة والضرورة تقدر بقدرها وجعلها لمن خدمة البلاد والعباد ورفع سمعة العراق عاليا في المجالات الإنسانية والعلمية والثقافية والاقتصادية والزراعية والتضحية في سبيل الوطن وليس (الولائم)

22- تتحمل الدولة (وزارة الصحة) كلف الرعاية الصحية للمواطن داخل العراق وخارجه وعلى سبيل المثال (إذا أراد احد المواطنين علاج نفسه في مستشفى أهلي يدفع ربع كلفة المبلغ الكلي والباقي على وزارة الصحة . وكذلك علاج أسنانه لدى العيادات المسائية لعدم إمكانية مراجعته في الفترة الصباحية .

23- سجل لنا التاريخ نشوء دول كثيرة قبل الميلاد وبعده لأسباب متعددة منها ضعف وقله الأيدي أو القوى الفاعلة في استمرارية وبقاء الدولة وهم الشباب إما الكبار الذين تراكمت لديهم خبرة الزمن ولا يمكن الاستهانة بهم أو الاستغناء عنهم لذلك تبقى وتستمر عكس ما نراه في أوربا والتي تسمى القارة العجوز حيث صرح وزير داخلية ألمانيا بان المهاجرين هم إلام الحنون لها !!

وعليه يجب وضع دراسة مستفيضة للاهتمام بشريحة الشباب وليس تركهم هملا يضيعون أوقاتهم في المقاهي ، على حين كرمة حكومة 14 تموز 1958 العائلات التي يزيد عدد إفرادها عن (8) ثمانية لقلة نفوس العراق في حينه إذا أراد النهوض بالوطن وبناء دولة حديثة !!.

24- لا تعتبر الخدمة في مجلس النواب والمحافظات والاقضية والنواحي وحدها مجزية لنيل الراتب التقاعدي بل مكملة لما قبلها؟

ولا تجعل الشوى عليك غضاضا
فريش الخوافي قوة للقوادم

مما تقدم يعتبر هذا البرنامج مشروع لإسناد الاقتصاد العراقي أحادي الجانب والذي يعتمد كليا على تصدير النفط والغاز والضرائب الباهظة التي تفرض على الواردات وهي تعسفية مما يشير حفيظة التاجر والمستورد على حد سواء مما يسبب ارتفاع بأسعار المواد ثم تأثيرها على المواطنين ذوي الدخل المحدود وعليه :-

1- إسناد موارد الدولة برافد مالي لا يؤثر على المواطن وتعزيز المصارف بالسيولة النقدية والتقليل من بيع العملة (الدولار بل توجهها لإسناد وبناء البنية التحتية للبلد).

2- يعتبر برنامج تقشفي في حالة نزول أسعار النفط إلى مستوى الكلفة أو حدوث حروب مناطقية أو كوارث طبيعية

3- وعليه يجب تفعيل العمل على إعادة قانون من أين لك هذا وهو من القوانين التي أصدرها الإمام علي (ع) بعد بيعته بامتياز نتيجة تتفشي الفساد المالي والإداري واستيلاء بني امية على المال العام في خلافة عثمان حيث جعلوا مال الله دول والمسلمين خول ، وهي من الأسباب التي أدت الى تمرد الأمصار وحدوث الفتنة وحرب الجمل على الرغم من إرسال الوفود للتحري عن ذلك وما تبعها من محاربة !!

الإمام علي (ع) نتيجة إعادته المال العام إلى الدولة والشعب وما نحن فيه من تفشي البطالة والمرض والجوع والحرمان وما ينعم به من الأحزاب السياسية والدينية وما تؤول اليه النتائج المجهولة وهل ان الزمن يعيد نفسه حتى تنقلب الموازين الى بني عباس ا وان هناك من يعمل خلف الكواليس لتخريب البلاد والعباد والإسلام حتى يكون مهب الرياح .

وارد رئيس الوزراء العراق عبد الرحمن البزاز عام 1966 العمل به كما مر رفضه قادة الجيش في شمال العراق لانهم اعتادوا على بيع الاسلحة والعتاد الى الاكراد وهذا ما ذكره المرحوم مصطفى البارزاني في اجتماع خاص مع رئيس الجمهورية المرحوم عبد الرحمن محمد عارف لانه محاصر من ثلاث دول لذلك اوقف القتال للمحافظة على الارواح البريئة بدون مبرر والمال العام !! وطبقته دولة اليابان سنة 1976 وان فتنة حرب الجمل لا تقل عن السقيفة حيث قال احدهم ان بيعه الاول فلته وقى الله شرها من عاد اليها قتلناه!! .

اشكوا الغرام وأنت عني غافل
حب الوطن أصابني بفقر الدم
دوائهم فاشل ومروقهم كالمستآزري
يا ليتني كنت الطبيب المداويا
المال زينة الحياة الدنيا
والباقيات الصالحات متغيرات بالزمن
ترجوا البقاء بدار لا ثبات لها
فهل سمعت بظل غير متنقل
ال هاشم سقوا الإسلام دما
وأخريين يعدون المال الحرام
نسيت حب الوطن وال محمد
وتركت قائهم والغد المشرق
يد على حب محمد واله
وأخرى على حسب الدولار والمنصب

سقطت أجنحة الدولة العباسية نتيجة الثورات التي أنهكت ميزانية الدولة وتدخل القادة العسكريين بها على حين لم يبقى لبني هاشم موقع قدم فيها الا الذين تستروا بأسماء وألقاب مهنية حتى يسلموا من السجن او الموت وأخريين في الأفاق متشردين ونتيجة لانحطاط القيم الدينية والروحية والاجتماعية ظهر معروف في الرصافة والكرخ فهل نحتاج إلى مثلهما ام ننتظر ظهور قائم ال محمد !!.

متى نجعل العراق وجهة سياحية ؟

عادل عبد الزهرة شبيب
بغداد

عن مفهوم السياحة ، يرى الباحث الالماني (جويير فرويلر) ان السياحة ظاهرة من ظواهر العصر انبثقت من الحاجة المتزايدة الى الراحة وتغيير الهواء والاحساس بجمال الطبيعة والشعور بالبهجة والمتعة من الاقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة .

والسياحة صناعة تعتمد على حركة السكان السياحية ولمدة معينة من منطقة الى اخرى داخل الدولة او من دولة الى اخرى .

وتعد السياحة اليوم احد اهم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في العالم ولها دورا بارزا في تنمية وتطوير البلدان من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية.

وتبرز السياحة في الدول المتطورة كرافد أساسي في التنمية الاقتصادية ولذلك نجد ضخامة الاستثمارات المختلفة في القطاع السياحي .

وان كثيرا من دول العالم (عدا العراق) تعتمد على السياحة كمصدر مهم من مصادر الدخل الوطني والذي يعزز ميزان المدفوعات ويوفر فرص العمل للمواطنين مما يدعم مستواهم المعاشي والاجتماعي .

لقد اصبحت السياحة لأهميتها ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية الاقتصادية ، وتعتبر احد العناصر الأساسية للنشاط الاقتصادي في البلدان السياحية .

ووفقا لتقارير المجلس العالمي للسياحة والسفر (WTTC) فإن صناعة السياحة والسفر ساهمت في ايجاد اكثر من مليون فرصة عمل شهريا بشكل مباشر او غير مباشر في جميع انحاء العالم خلال عام 1977، وتضاعفت فرص العمل في السنوات الأخيرة والتي توفرها صناعة السياحة والسفر في جميع انحاء العالم .

ومن اهمية السياحة الاقتصادية انها تعتبر مصدرا مهما من مصادر الحصول على العملات الأجنبية من خلال ما ينفقه السائح على السلع والخدمات ورسوم تأشيرة الدخول (الفيزا).

وللعملات الصعبة اهمية كبيرة للبلدان حيث تتمكن من خلالها من استيراد السلع والخدمات اضافة الى اسنادها لاقتصاد البلاد . كما يتجه العالم وبخطى سريعة اليوم نحو توظيف التقنيات الحديثة في كل جزيئات العمل السياحي.

وللسياحة دور في التنمية المستدامة التي هي التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتجددة والقابلة للاستمرار دون الحاق الضرر بنوعية الموارد الطبيعية المستخدمة في الأنشطة البشرية وتعتمد عليها التنمية ، وبذلك يعتبر القطاع السياحي احد القطاعات الاضافية الناشطة الى جانب القطاعات الاقتصادية الاخرى حيث يساعد على نمو البلد اقتصاديا واجتماعيا .

ان الاهتمام بالسياحة كباعث على التنمية المستدامة يعتبر مطلبا اقتصاديا مهما لتحفيز الاستثمار في الأماكن السياحية الطبيعية والبيئية والثقافية وتعد التوعية بأهمية تنمية السياحة وادارتها على نحو كفوء احد اهداف منظمة السياحة العالمية .

تنمية سياحية

اما التنمية السياحية فيقصد بها استخدام مختلف البرامج والخطط لتحقيق الزيادة المستمرة والمتوازنة في الموارد السياحية وتعميق وترشيد الانتاجية في القطاع السياحي والاستغلال الأمثل لعناصر الانتاج السياحي ، كما انها تعني التطور والاضافات وتجميل المناطق او المدن التي تصلح للتنمية السياحية من خلال تزويدها بالمرافق السياحية العامة والمنشآت والخدمات والحفاظ المستمر على البيئة وانشاء المحميات الطبيعية البرية والبحرية وتوفير الرقابة المستمر للمقومات الطبيعية والسياحية . كما يقصد بالتنمية السياحية تنمية مكونات المنتج السياحي بوجه خاص في اطاره الحضاري والطبيعي .

كما يمكن للجغرافية ان تلعب دورا مهما في التنمية السياحية ، حيث ان دراسة الموقع الأمثل لأي مشروع سياحي واختياره يجب ان يؤخذ بنظر الاعتبار كونه يعطي اكبر قدر من العائد وبأقل التكاليف.

وتساعد التنمية السياحية على خلق فرص اكثر للعمالة وبالتالي تعمل على رفع مستوى المعيشة.

ومن اهداف التنمية السياحية ، تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل وتوفير العمل اللائق للجميع وتعزيز الثقافة والمنتجات المحلية .

وفيما يتعلق بالعراق فيمكن ان نعتبر السياحة احد روافد الاقتصاد العراقي ولكنها غير مفعلة بالشكل الأمثل .

فالعراق يمتلك مقومات السياحة البيئية والتاريخية الأثرية والسياحة الدينية والعلاجية والثقافية ، ويمتلك العراق الأراضي الخصبة ومصادر للمياه العذبة ويمتلك انهار دجلة والفرات وشط العرب اضافة الى مناطق الاهوار، وتكثر فيه العيون والينابيع والشلالات والمناطق الجبلية والغابات الى جانب توفر مقومات السياحة الدينية من مساجد اثرية وتاريخية وتوفر الأضرحة والمراقد الدينية.

الا ان السياحة في العراق لا تشكل مصدرا مهما ورئيسيا من مصادر الدخل القومي بسبب تهميشها وعدم الاهتمام بها .

وقد مرت السياحة في العراق خلال تطورها التاريخي بثلاث مراحل تتمثل بـ :

1- المرحلة الاولى قبل عام 1956، حيث اختير في عام 1940 موقع على جبل بيرمان ليكون اول مصيف في العراق ، ثم صدر قانون رقم (54) لسنة 1940 لتشجيع الحركة السياحية في العراق

2- المرحلة الثانية قبل عام 1977 حيث تشكلت مصلحة المصايف والسياحة بموجب قانون رقم (73) لسنة 1956اذ ارتبطت في حينها بوزارة الاعمار ، وفي هذا العام تم انجاز مصيفي زاويته وسواره توكا.

3- اما المرحلة الثالثة فتتمثل بعام 1977وما بعده ، وفيها صدر قانون رقم (49) لسنة 1977 والذي نص على انشاء المؤسسة العامة للسياحة لغرض تنشيط الحركة السياحية ورفع مستواها وتطوير المناطق السياحية وتوفير الامكانيات المادية والبشرية لتحقيق ذلك .

نمو السياحة

اعقبها تشريع آخر لتحفيز النشاط السياحي وهو قرار رقم (353) لسنة 1980والذي تضمن تقديم تسهيلات مصرفية للحصول على قرض بما لا يزيد عن 65 بالمئة من كلفة المشروع لمنطقة الحكم الذاتي و 50 بالمئة لبقية مناطق العراق . كما تضمن اعفاءات ضريبية عن الارباح لمدة خمس سنوات والاعفاء من ضريبة العقار لمدة عشر سنوات والسماح للمستثمرين العرب بالعمل في المجال السياحي .

تشير الاحصائيات الى انه في عام 1977 بلغ عدد السياح في العراق بحدود 500 ألف سائح اجنبي يشكلون ما نسبته 25 بالمئة من السياحة الداخلية من بلدان مختلفة كاليابان وفرنسا والمانيا وبريطانيا وغيرها . وفي تسعينيات القرن الماضي سجلت السياحة في العراق انخفاضا كبيرا بسبب الحروب والحصار الاقتصادي على العراق .

وبعد عام 2003 انتعشت السياحة الدينية في العراق حيث دخل العراق في عام 2010 اكثر من (1,5) مليون سائح ، شكل الايرانيون ما نسبته 88 بالمئة منهم اقتصرت زياراتهم بشكل رئيسي على مدن النجف وكربلاء وبغداد وسامراء .

وبعد عام 2014 انخفض عدد السياح الوافدين الى العراق اضافة الى السياحة الداخلية بسبب سيطرة داعش على بعض المحافظات وعدم الاستقرار الأمني . ولكن على الرغم مما يزخر به العراق من مقومات السياحة الدينية والبيئية والأثرية والبحرية والعلاجية والتنوع الجغرافي والبيئي ، الا ان السياحة لا تسهم في رفد ميزانية الدولة بأموال تذكر ولم تهتم الحكومات المتعاقبة منذ 2003والى اليوم بهذا القطاع الحيوي الذي عانى الاهمال والتهميش وتفشي الفساد . وماتزال البنى التحتية السياحية في العراق متخلفة وتتميز بالضعف في الوقت الراهن وهي غير صالحة لاستيعاب الأعداد الكبيرة من السياح ، ومن شأن تطويرها ان يوفر فرص عمل جديدة لآلاف الشباب العاطلين عن العمل في انحاء العراق المختلفة اضافة الى دورها في تنشيط وتفعيل الصناعات الحرفية الشعبية والتراثية . ومنذ 2003 والى اليوم لم تهتم الاحزاب المتنفذة الحاكمة ضمن برامجها وسياستها بهذا القطاع الحيوي مما زاد من تخلف القطاع السياحي وعدم تطويره ليكون مصدرا مهما من مصادر الدخل القومي في العراق الى جانب النفط والقطاعات الاقتصادية الاخرى .

ولغرض تطوير القطاع السياحي في العراق فمن الضروري:

1- انشاء وتطوير وتوسيع البنى التحتية والمرافق السياحية والارتقاء بمستوى خدماتها وتشجيع السياحة الداخلية واستكمال المنظومة القانونية الخاصة بها والنهوض بآليات وانشطة الترويج .

2- حماية الآثار وتشجيع السياحة الإثارية ، لا سيما وان في بلادنا مواقع اثرية تتمتع بسمعة عالمية لكونها ترمز الى بعض اقدم الحضارات في العالم وتغطي مراحل مختلفة من التطور الانساني.

3- تطوير السياحة الدينية وادارة مرافقها من قبل الدولة نظرا الى اسهامها في خلق فرص عمل تساعد في الحد من البطالة وتحسين مستويات المعيشة وتوفير مصادر مالية اضافية للدولة.

4- الاهتمام بتربة وتأهيل كوادر سياحية عن طريق تطوير معاهد الفندقة والسياحة وتشجيع الاقبال عليها .

5- الاهتمام بالسياحة الطبيعية ومنها الاهوار والمصايف والمحميات وادارة مرافقها من قبل الدولة بالاستفادة من خبرات القطاع الخاص.

6- العمل على استتباب الأمن الداخلي .

7- الاستفادة من خبرات الدول المتطورة لتطوير قطاعنا السياحي والعمل على جذب الشركات المتخصصة لتطوير هذا القطاع الحيوي .

8- مكافحة الفساد المالي والاداري.

فلنعمل معاً على جعل العراق وجهة سياحية تستقطب السياح من مختلف انحاء العالم ولتكون السياحة مصدرا مهما من مصادر الدخل القومي.

رسالة مفتوحة إلى رئيس مجلس الوزراء

طارق العادلي
بغداد

اولا : وقبل البدء في رسالتي ,فاني اتذرع الى الله ان يمنحك القوة والثبات لاداء هذه المهمة في مثل هذا الوقت العصيب في مثل هذا الزمن الرديء وبكل المقاييس، حيث شعار الاغلبية او شبه الاجماع بالسر او العلن: (أنا ... ثم أنا ... ثم أنا .... ولياتي الطوفان من بعدي) والرحمة والغفران للشاعر المرحوم معروف الرصافي الذي استقرء الامور قبل اكثر من نصف قرن اذ يقول:

لا يخدعنك هتاف القوم في بالوطن فالقوم في السر غير القوم في العلن

فالتجربة المرئية السالفة في العملية السياسية في خلال الخمسة عشر عاما التي مضت قد افرزت عندنا (مفردة) ربما نحن البلد الوحيد في العالم الذي مارسها مدفوعا بالانوية والشخصانية والذاتية ,مستعينين بمقومات هي في الاصل قد وجدت لتقوية الاصرة والود والالتحام بين اطياف الشعب المتاخي كالمذهبية والقومية والمناطقية وذلك باستغلالهم للصورالفردية التي هي ليست (حالة) يمكن البناء عليها ولا هي (ظاهرة) يخشى او يتحذر منها ,يضاف اليها موقف العوامل الخارجية من مبدأ عدو عدوي صديقي احيانا ,او مصلحتي اولا احيانا اخرى . ففي الوزارة الاولى التي رأسها الدكتور اياد علاوي والتي اعدها السفير الاخضر الابراهيمي بتكليف من الامم المتحدة ,التي اصبحت هي غطائها ومرجعيتها حيث تعذر على د. علاوي في حينها مسائلة اي وزير عن اي اداء او فساد او فشل ,وان حدث فانه سيلاقي من يصد تدخله تحت ذريعة أن اختيارهم جاء من الامم المتحدة وليس من عنده ,لذا لا سلطان للدكتور. اياد علاوي عليهم !!! ,حتى انتهت مهمته فسلم الجمل بما حمل غير اسفا على شيء ,سوى تركه المنصب ,وفي الوزارة الثانية (للجعفري) والثالثة والرابعة (للمالكي) والخامسة (للعبادي) ,كانوا جميعا يترأسون مجلس وزراء وجميع وزرائهم من مرشحي الاحزاب والمذاهب والأعراق !!! بحسب عدد مقاعدهم او في توافقهم او تواطئهم في الثقة المطلوبة او تجديدها ,لقد منحت هذه الخاصية لمستوزرين اطلاق اليد لهم غير عابئين بقانون او ضوابط بعد ان تم اتكائهم على قوة تلك الخاصية وان كانوا سراقا او فاسدين او فاشلين !!! ,والا فان شماعة الاتهام التي اعدتها احزابهم مسبقا ستطول رئيس مجلس الوزراء وبقية اللذين يعملون معه متهميهم بالعداء تارة والاستهداف لهم شخصيا او الى مذاهبهم او قومياتهم تارة اخرى اواحيانا باسم المناطقية او الدين !!! واستمرت تلك الشماعة خمسة عشر عام ولربما ستبقى لو سارت الامور بنفس المنحى السابق بعد ان حشرت تلك القوى انفها وفرضت نفسها وبات لها الحق كل الحق من خلال استحقاقها الانتخابي المستحق او المدفوع الثمن !!! ,ولابد اذن من التعويض لما تم دفعته في السر والعلن او لارضاء اصحاب الاجندات التي ترعرعوا فيها ودعموا بها !!!

وهنا لربما احد يسأل كيف هو المخرج من ذلك الفرض الذي تحول من سانية اتفقوا عليها في البدء ثم تحول الى شبه قانون غير معلن ملزم على الجميع ؟؟؟ لربما من وجهة نظري ان الحل ليس مستعصيا لهذه الدرجة ، فمعالجة دستورية والتفاتة ذكية من لدن السيد رئيس مجلس الوزراء القادم لتدارك الامر، علية العمل منذ البداية ، فبالعودة الى الدستور العراقي الدائم / العام 2005، تطالعنا اصغر فقرة دستورية فيه واقلها احرفا هي الفقرة 8 من المادة 19 من باب الحقوق والحريات في فصله الاول ، اذا ورد فيها: (العقوبة شخصية) ... فقط تلك الكلمتين لا غير حيث يمكن للسيد رئيس مجلس الوزراء استثمار تلك الاحرف القليلة والكبيرة بنفس الوقت في مضمونها وبأتم وجه وبافضل استثمار من خلال مطالبتة من كل مرشح من تلك الاحزاب او الكتل تقديم تعهد خطي من قبله اي مرشح الاحزاب يقر فيه باطلاعه واقراره بتنفيذ تلك الفقرة من تلك المادة المنوه عنها وعدم ترابطها او تشعبها بعوامل تثير النعرة الطائفية او العداء القومي مستقبلا ، على ان يكون ذلك التعهد معززا بتوقيع وختم تلك الكتلة او الحزب او الفئة التي هي الاخرى تقر بضمون الفقرة وتسعى الى تنفيذها دون شماعة التبرير او التغطية اللامسؤولة !!!

فعند عدم قناعة السيد رئيس مجلس الوزراء بعدم كفاءة ذلك المرشح او في حالة تطاوله على المال العام او الدم العراقي فن خيارة مفتوحا لايخشى من يقوم بكيل الاتهام والتجني عليه او على مساعدية ومستشارية كما جرت العادة في السنين السابقة وبذلك سيكون هذا التعهد الخطي حدا قاطعا لتلك الشماعة التي اعتدنا عليها والتي ((ياما حللت الحرام وحرمت الحلال)) باستغلالها تلك المقوميات وبابشع صورها واقبحها وادناها قيما واخلاقا ,ولو ارادت بعض تلك الكتل العمل وفقا لمخافة الله اولا وخدمة ووفاءا لبلدهم ثانيا وارضاءا لضمائرهم الحية ثالثا ، لكانت قد استثمرت تلك المقومات للاغراض النبيلة والوطنية الحقة والانسانية المتحضرة ، ولكنها استغلتها للعكس من ذلك ,وآن الاوان لقطع الطريق عليها غير نادمين او اسفين لهذا التذكير الذي كان ينبغي ان يكون تحصيل حاصل لكل مواطن شريف وغيور ...